

آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١٨

ملخص واف

استمر انتعاش النشاط الاستثماري والتجاري العالمي في النصف الثاني من ٢٠١٧. وبلغ النمو العالمي ٣,٨% في ٢٠١٧، وهو المعدل الأسرع منذ عام ٢٠١١. ونظرا لاستمرار الأوضاع المالية الداعمة، فمن المتوقع أن يرتفع النمو العالمي مسجلا ٣,٩% في كل من ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وستحقق الاقتصادات المتقدمة نموا أسرع من مستوى النمو الممكن في العامين الحالي والقادم، ومن المنتظر أن تتقلص الطاقة الفائضة في اقتصادات منطقة اليورو بدعم من السياسات النقدية التيسيرية، وأن تكون سياسة المالية العامة التوسعية في الولايات المتحدة دافعا للاقتصاد الأمريكي إلى أن يتجاوز مستوى التشغيل الكامل. ومن المتوقع أن تزداد قوة النمو الكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مع استمرار النمو القوي في البلدان الصاعدة الآسيوية والأوروبية والتحسين المحدود في البلدان المصدرة للسلع الأولية بعد ثلاثة أعوام من الأداء الضعيف.

ومن المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بعد العامين القادمين. فبمجرد سد فجوات الناتج في معظم الاقتصادات المتقدمة، يُنتظر أن تعود معدلات النمو إلى المستوى الممكن الذي يقل كثيرا عن متوسطات ما قبل الأزمة، والتي تكبحها شيخوخة السكان والإنتاجية الضعيفة. وستتباطأ النمو في الولايات المتحدة إلى أقل من المستوى الممكن مع انقضاء الأثر التوسعي للتغييرات التي أدخلت على سياسة المالية العامة مؤخرا. ومن المتوقع أن يظل النمو هزيباً في عدة أسواق صاعدة واقتصادات نامية، بما في ذلك بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية التي لا تزال تواجه احتياجا كبيرا للضبط المالي.

وبينما تتسم آفاق الاقتصاد العالمي قصيرة الأجل بدرجة كبيرة من التوازن بين احتمالات تجاوز التوقعات ومخاطر التطورات السلبية، نجد أن ميزان المخاطر يرجح الكفة السلبية بشكل واضح بعد عدة أرباع عام قادمة. وتشمل المخاوف المتعلقة بالتطورات السلبية إمكانية حدوث تشديد حاد في الأوضاع المالية، وانحسار الدعم الشعبي للاندماج الاقتصادي العالمي، وتصاعد التوترات التجارية ومخاطر حدوث تحول نحو السياسات الحمائية، والتوترات الجغرافية-السياسية.

وينتج التعافي الجاري فرصة للتقدم في السياسات والإصلاحات التي تؤمّن الانتعاش الجاري وترفع النمو متوسط الأجل لما فيه صالح الجميع. وينبغي أن تركز مثل هذه السياسات على تعزيز إمكانات تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع، وبناء هوامش أمان للتعامل بصورة أكثر فعالية مع فترة الهبوط القادمة، وتحسين الصلابة المالية لاحتواء المخاطر السوقية والشواغل المتعلقة بالاستقرار، وتوثيق التعاون الدولي.

وقد أُغلق الستار على عام ٢٠١٧ بحالة إيجابية في النشاط الاقتصادي - حيث تجاوز النمو ٤% في النصف الثاني من العام، وهو أقوى معدل منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وذلك بدعم من تعافي الاستثمار. وتجاوزت النتائج تنبؤات عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بالنسبة لمنطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة والصين وواصلت التحسن بالترتيب في البلدان المصدرة للسلع الأولية. ولا تزال الأوضاع المالية داعمة، رغم التقلب الذي شهدته أسواق الأسهم

مؤخرا والزيادات التي طرأت على عائدات السندات عقب ظهور دلائل على ارتفاع التضخم في الاقتصادات المتقدمة. ومع الزخم واسع النطاق والتوقعات التي تشير إلى توسع مالي كبير في الولايات المتحدة على مدار العامين الحالي والقادم، تشير التوقعات الحالية إلى نمو عالمي قدره ٣,٩% للعامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩، بزيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية للعامين مقارنة بتنبؤات أكتوبر ٢٠١٧.

غير أن هذا الزخم الإيجابي سيتباطأ في نهاية المطاف، تاركا الكثير من البلدان أمام آفاق مليئة بالتحديات على المدى المتوسط. فسوف تتحسر بعض القوى الدورية، حيث يُتوقع أن تشد الأوضاع المالية بطبيعة الحال مع سد فجوات الناتج وعودة السياسة النقدية العادية، وسيقل زخم الإصلاح الضريبي الحالي في الولايات المتحدة اعتبارا من عام ٢٠٢٠ ثم يزداد تراجعا في ٢٠٢٣ مع انتهاء المدة المقررة لخصم التكلفة الاستثمارية للأغراض الضريبية، ومن المتوقع أن تستأنف الصين التحول إلى معدلات نمو أقل مع انكماش النمو الائتماني والتحفيز المالي. وفي نفس الوقت، بينما سيساعد التعافي المتوقع للاستثمار في رفع الناتج الممكن، تخضع الآفاق متوسطة الأجل في الاقتصادات المتقدمة لقيود يفرضها ضعف اتجاهات الإنتاجية وتراجع نمو القوى العاملة بسبب شيخوخة السكان. (ينظر الفصل الثاني في محركات مشاركة القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة.) وهناك تباين في الآفاق عبر الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فلا تزال الآفاق مواتية في آسيا الصاعدة وأوروبا، بينما تنطوي على تحديات في أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء حيث تظل آفاق النمو ضعيفة على المدى المتوسط بوجه عام في البلدان المصدرة للسلع الأولية - رغم تحقيق بعض التعافي - مع الحاجة لزيادة تنويع الاقتصاد والتكيف مع انخفاض أسعار السلع الأولية. ومن المتوقع أن يحقق أكثر من ربع الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نموا أقل على أساس نصيب الفرد مقارنة بالنمو في الاقتصادات المتقدمة على مدار الخمس سنوات القادمة، ومن ثم يزداد تراجع مستوياتها المعيشية أيضا.

وهناك توازن عام في مخاطر المدى القريب، لكن المخاطر تميل بوضوح إلى الجانب السلبي بالنسبة لما هو أبعد من عدة أرباع عام قادمة. فمن حيث احتمالات تجاوز التوقعات، قد تكون طفرة النمو في الاقتصادات المتقدمة أقوى وأكثر استمرارية من المتوقع في السيناريو الأساسي، بينما يمكن أن يكون الركود في أسواق العمل أكبر من التقييمات الحالية (الفصل الثاني، عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تعافي الاستثمار الجاري إلى تشجيع تعافي الإنتاجية، مما يعني ارتفاع النمو الممكن في الفترة القادمة. ومن حيث مخاطر التطورات السلبية، قد يحدث تشديد حاد في الأوضاع المالية التي لا تزال تيسيرية رغم بدء العودة إلى السياسة النقدية العادية، مما قد يكشف عن مواطن الضعف المالي ويتسبب في تداعيات سلبية على النمو. وكما يرد في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يشير تحليل "النمو المعرض للخطر" بالفعل إلى أن المخاطر التي تواجه النمو على المدى المتوسط، والناشئة عن الأوضاع المالية التيسيرية، لا تزال أعلى بكثير من المعايير التاريخية. وفي الولايات المتحدة، يمكن أن يأتي تشديد الأوضاع المالية بسرعة أكبر من المتوقع، وذلك مثلاً إذا عدلت الأسواق تقييمها لمسار السياسة النقدية المستقبلي، أو ارتفع التضخم المتحقق أو المتوقع في الأجور والأسعار، أو حدث اتساع مفاجئ في فروق علاوات المخاطر على الاستثمار طويل الأجل، أو كل هذه الأمور معا. وسيكون لتشديد الأوضاع المالية في الولايات المتحدة تداعيات على الاقتصادات الأخرى، بما في ذلك التداعيات التي تنتقل من خلال انخفاض التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة. ومن المتوقع أن تنتسج الاختلالات العالمية بفعل سياسة المالية العامة التوسعية للغاية في الولايات المتحدة، في وقت أصبح فيه

عجز الحساب الجاري أعلى بالفعل مما تبرره أساسيات الاقتصاد، في مقابل فوائض زائدة مزمنة في الحساب الجاري لدى البلدان الأخرى. وهناك تصاعد في مشاعر القلق إزاء التغير التكنولوجي والعولمة، وعندما يقترن هذا باتساع الاختلافات التجارية، يمكن أن يدعم التحول صوب السياسات الانعلاقية، مما يعرقل أنشطة التجارة والاستثمار. وفي هذا الصدد، هناك مخاوف تثيرها قيود الاستيراد التي أعلنتها الولايات المتحدة مؤخراً، وكذلك الإجراءات الانتقامية التي أعلنتها الصين، والإجراءات الانتقامية المحتملة من جانب بلدان أخرى، وهو ما ينطوي على مخاطر الإضرار بالنشاط المحلي والعالمي والمزاج السائد في الأسواق المحلية والعالمية. وبالمثل، من المتوقع أن تؤدي التغييرات في سياسات الضرائب الأمريكية إلى تفاقم استقطاب الدخل، مما قد يؤثر على المناخ السياسي الذي يتم فيه اختيار السياسات في المستقبل. ويفرض تغير المناخ والتوترات الجغرافية-السياسية وخروقات الأمن الإلكتروني مخاطر إضافية على الآفاق العالمية الضعيفة على المدى المتوسط.

والفرصة متاحة حالياً لإعطاء دفعة للسياسات والإصلاحات الكفيلة بحماية الانتعاش الجاري ورفع النمو متوسط الأجل بما يحقق صالح الجميع.

- *تعزيز إمكانات النمو الأعلى والأكثر احتواءً للجميع:* تمتلك كل البلدان حيزاً للإصلاحات الهيكلية والإصلاحات في سياسة المالية العامة بما يرفع الإنتاجية ويعزز النمو الاحتوائي - وذلك بتشجيع تجريب التكنولوجيات الجديدة ونشرها، وزيادة المشاركة في سوق العمل، ودعم العمالة المسرححة بسبب التغيرات الهيكلية، والاستثمار في الشباب لتعزيز فرصهم الوظيفية، على سبيل المثال لا الحصر. ويبرز التحليل الوارد في الفصل الثالث، والذي يتناول جانباً من جوانب التغير الهيكلي - وهو انخفاض نسبة وظائف الصناعة التحويلية من مجموع الوظائف القائمة وانعكاساته على نمو الإنتاجية وعدم المساواة - أهمية تيسير إعادة توزيع العمالة على القطاعات الأكثر ديناميكية من خلال تطوير مهارات القوى العاملة، وتخفيض تكاليف البحث عن وظيفة، والحد من الحواجز أمام دخول الأسواق والتجارة في الخدمات.
- *استكمال التعافي وبناء هوامش الأمان:* ينبغي مواصلة التيسير النقدي حيثما كان التضخم ضعيفاً، لكن ذلك يجب أن يعقبه العودة إلى السياسة النقدية العادية على أساس من الإفصاح الجيد وبالاعتماد على البيانات في البلدان التي يبدو فيها التضخم في سبيل العودة إلى المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي. وينبغي أن تبدأ سياسات المالية العامة في إعادة بناء هوامش الأمان حيثما دعت الحاجة، وإدخال إجراءات على جانب العرض لتعزيز النمو الممكن، وتشجيع النمو الاحتوائي. وفي البلدان التي بلغت مستوى التشغيل الكامل أو كادت تصل إليه، مع عجز زائد في الحساب الجاري ومركز غير مستدام للمالية العامة (ولا سيما في الولايات المتحدة)، ينبغي العمل على استقرار الدين وخفضه في نهاية المطاف، والتراجع عن الإجراءات التنشيطية المسائرة للاتجاهات الدورية والجارية بالفعل. وسيطلب هذا ضمان زيادة الإيرادات المستقبلية واحتواء نمو الإنفاق العام بالتدريج، مع تعديل تكوينه في اتجاه تحسين البنية التحتية، وزيادة المشاركة في سوق العمل، وتخفيض الفقر. أما البلدان ذات الفوائض الزائدة في الحساب الجاري والحيز المالي المتاح (على غرار ألمانيا) فينبغي أن تعمل على زيادة استثماراتها العامة التي ترفع النمو الممكن والطلب.
- *تحسين الصلابة المالية:* يمكن للسياسات الاحترازية الكلية والجزئية أن تكبح الرفع المالي المتصاعد وتحتوي المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية. ففي بعض الاقتصادات المتقدمة، لا تزال الحاجة قائمة لاستمرار معالجة الخلل في

الميزانيات العمومية. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، ينبغي أن تستمر المراقبة الدقيقة لدرجة التعرض للدين المقوم بالعملة الأجنبية. وينبغي أن تستمر الصين في كبح النمو الائتماني ومعالجة المخاطر المالية، بناء على الجهود المبذولة مؤخرًا.

- *تحسين آفاق التقارب بالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل:* حتى يستمر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، سيتعين أن تطبق البلدان النامية منخفضة الدخل سياسات تعزز مراكز مالياتها العامة، وتدعم صلابتها المالية، وتخفف الفقر، وتجعل النمو أكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان. ومن خلال الاستثمار في مهارات القوى العاملة، وتحسين فرص الحصول على الائتمان، وتقليص ثغرات البنية التحتية، يمكن دعم التنوع الاقتصادي وتحسين القدرة على التكيف مع الصدمات المناخية حيثما تطلب الأمر ذلك.
- *توثيق التعاون:* ينبغي إعطاء أولوية للحفاظ على زخم الإصلاحات المالية والتنظيمية والاحتفاظ بنظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف. وكما يوثق الفصل الرابع، إن الاندماج العالمي ساعد على زيادة تدفقات المعرفة عبر الحدود، ونشر الابتكار، ونمو الإنتاجية عبر البلدان - وهو محرك أساسي لتحسين مستويات المعيشة وتعزيز الرخاء مع مرور الوقت. ومن الضروري أيضا أن تتعاون البلدان لمعالجة مشكلاتها المشتركة كالاختلالات الخارجية الزائدة والأمن الإلكتروني وتغير المناخ.